



Asbar  
World  
Forum  
2019

منتدى أسبار الدولي

# الأمن في المستقبل



(4-6 نوفمبر 2019)

## المحتويات

- أولاً: التوصيات
- ثانياً: الأمن الغذائي والدوائي: الواقع والتحديات والرؤية المستقبلية.
- ثالثاً: التحديات التي تواجه المملكة في مجال الأمن الاقتصادي وسبل مواجهتها.
- رابعاً: استشراف مستقبل العمل الأمني كضرورة مجتمعية.
- خامساً: تحديات ومستقبل الأمن السيبراني في المملكة.
- سادساً: الأمن الاجتماعي وأبعاده المستقبلية.
- المصادر والمراجع



## أولاً: التوصيات

1. ضرورة استمرار نهج المملكة في تطوير أنظمتها الإلكترونية في كافة القطاعات من أمثلة نظام أبشر وأنظمة البنوك، والإفادة من كافة أدوات التقنية الحديثة في هذا الإطار.
2. نقل وتوطين التقنية السيبرانية في المملكة.
3. ضرورة خلق شراكة حقيقية بين القطاع العام والخاص في مجال الأمن السيبراني.
4. دعم الشركات المحلية ورواد الأعمال الشباب ممن لهم الرغبة في إنتاج منتجات وطنية سيبرانية.
5. تصميم برامج توعوية تهدف إلى نشر الوعي المجتمعي بالأمن السيبراني والأدوار المناطة بالأفراد لمواجهة أي محاولات تستهدف الإخلال به.
6. المبادرة بتكوين فرق مجتمعية غير رسمية للدفاع عن وجهة نظر المملكة لاسيما في الإعلام الخارجي.
7. توجيه مراكز البحث العلمي التابعة للجامعات والخاصة لإيلاء مزيد من الاهتمام بدراسة الأبعاد الاجتماعية للأمن لاسيما في ظل التغيرات الراهنة في المملكة.



## ثانياً: الأمن الغذائي والدوائي: الواقع والتحديات والرؤية المستقبلية

لم يعد مفهوم الأمن في المجتمعات المعاصرة يقتصر على جوانب بعينها، كما كان في شكله التقليدي يركز على الجانب السياسي المتعلق باستقرار الدول، أو الأمن الجنائي المتعلق بمكافحة الجريمة؛ فقد أصبح مفهوم الأمن يمتد ليشمل أبعاداً أخرى لم تكن موضع اهتمام ملحوظ في السابق بما في ذلك الأمن الغذائي والدوائي.

### (أ)- الأمن الغذائي:

يعرف مفهوم الأمن الغذائي: بأنه قدرة المجتمع على توفير الغذاء المناسب كماً ونوعاً للمواطنين بصورة تمكنهم من التمتع بصحة جسمية وعقلية وروحانية كاملة. وتعرف منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو) الأمن الغذائي بأنه: تأمين الغذاء للمواطنين كافة في أي مجتمع، وفي الأوقات كافة والحصول عليه بكفاية وببسر وفق النظم الاقتصادية والاجتماعية، على أن يكون صحياً متناسباً مع الحاجات البدنية للإنسان وبالنوعية المفضلة، بما يساهم في تعزيز أنشطة جسم الإنسان وصحته.

وفي هذا الإطار يجب التفرقة بين ما يطلق عليه الأمن الغذائي المطلق والأمن الغذائي النسبي؛ فالأمن الغذائي المطلق يعني إنتاج الغذاء داخل الدولة الواحدة بما يعادل أو يفوق الطلب المحلي، وهذا المستوى مرادف للاكتفاء الذاتي الكامل، ويلاحظ أنه يفوت على الدولة إمكانية الاستفادة من التجارة الدولية القائمة على التخصيص وتقسيم العمل واستغلال المزايا النسبية. أما الأمن الغذائي النسبي فيشير إلى قدرة دولة ما أو مجموعة من الدول على توفير احتياجات أفراد المجتمع من السلع والمواد الغذائية وضمان الحد الأدنى من تلك الاحتياجات بانتظام.

وفي السابق كان ينظر إلى الأمن الغذائي باعتباره مكافحة المجاعات والوقاية منها وتوفير الغذاء لأفراد المجتمع. لكن تطور هذا المفهوم وأصبح الحديث يتعلق بالغذاء الآمن من خلال تطبيق تشريعات وتنظيمات ومواصفات تضمن سلامة المنتجات الغذائية، وفي نفس الوقت تعطي طرق للفحص والتحقق من تطبيق المنتجات الغذائية للمواصفات والتشريعات. واليوم تطور الموضوع إلى أكثر من ذلك فأصبح الحديث ليس فحسب عن توفر الغذاء، وإنما عن الغذاء الصحي لأهميته في تعزيز صحة أفراد المجتمع.

### يرتكز الأمن الغذائي على ثلاث مرتكزات أساسية:

- توفير الغذاء لأفراد المجتمع في جميع الأوقات (أوقات الرخاء وأوقات الأزمات).
- توفير الغذاء الآمن المطابق للمواصفات أو التشريعات.
- توعية أفراد المجتمع بالغذاء الصحي وتوفير سهولة الوصول إليه بشكل فعال.

وقد أولت حكومة خادم الحرمين الشريفين حفظه الله وولي عهده الأمين اهتماماً كبيراً بموضوع الأمن الغذائي والأمن الدوائي؛ فنظراً لأن المملكة تعد من الدول التي تستورد نحو 85% من احتياجاتها الغذائية من خارج المملكة بينما ينتج نحو 15% منها محلياً؛ فقد وضعت العديد من الخطط لضمان توفير كافة الاحتياجات، ولعل من الأمثلة على ذلك هو توفير شركة سالك للاستثمار الزراعي والإنتاج الحيواني خارج المملكة للاستفادة من الموارد والمصادر المتاحة بهذه الدول قد لا تكون متوافرة داخل المملكة.



وتماشياً مع رؤية المملكة 2030 وانطلاقاً من دور الهيئة العامة للغذاء والدواء في المساهمة في تعزيز وحماية الصحة العامة، وفي ضوء السياسات والإجراءات الموصى بها من منظمة الصحة العالمية (WHO) الرامية إلى الحد من الأمراض غير السارية، وكذلك خفض استهلاك السكر والملح والدهون، فقد وضعت الهيئة استراتيجيتها للمشاركة في تنظيم الغذاء الصحي، والتي ستنفذ بالمشاركة مع عدد من الجهات الحكومية والخاصة، فقد تمت الموافقة على إنشاء لجنة وطنية للتغذية من قبل مجلس الوزراء، و تقوم اللجنة التأسيسية للجنة الوطنية للتغذية على العمل بتحديد الاحتياجات العالية والبشرية والفنية.

وفي الواقع توجد ضرورة لتوعية أفراد المجتمع بالأمن الغذائي من خلال التوعية بالغذاء الصحي وتقليل كميات الهدر بالمنتجات الغذائية، حيث تعد المملكة من أعلى الدول في الهدر الغذائي؛ فطبقاً لدراسة أجرتها وزارة البيئة والمياه والزراعة بالتعاون مع المؤسسة العامة للحبوب، فقد تبين أن ما يقدر بـ 13 مليار ريال تمثل قيمة الفقد في الغذاء في المملكة خلال عام 2018؛ وهذه كمية ضخمة جداً كان يمكن الاستفادة منها في تلبية احتياجات أفراد هم بحاجة إليها.

أيضاً ينطوي برنامج التحول الوطني على مبادرات تسعى إلى تحقيق الأمن الغذائي في المملكة ومنها المبادرتين التاليتين

• مبادرة برنامج وطني للحد من الفاقد والهدر من الغذاء قائم على المعايير والتجارب العالمية والممارسات الجيدة: وتهدف هذه المبادرة إلى تشجيع القيام بدراسة وتقدير كمية الفاقد والهدر من الغذاء وتشجيع تطوير تقنيات الحصاد وتطوير البنية التحتية الداعمة لإنتاج الغذاء.

• مبادرة إنشاء المركز الوطني للتسويق وتشجيع استهلاك المنتجات السمكية: وتهدف هذه المبادرة إلى رفع مستوى الوعي العام بالغذاء الصحي عن طريق تعزيز ثقافة استهلاك المأكولات البحرية والترويج المناسب للمنتجات السمكية المستزرعة، وتطوير جودة التصدير والاستيراد ووضع معايير جودة عالية لضمان المنافسة العادلة بين المحلي والمستورد.



#### (ب)- الأمن الدوائي:

لا يوجد في الحقيقة تعريف دولي محدد للأمن الدوائي، ولكن يمكن القول إن الأمن الدوائي الوطني يرتبط بتوفر الأدوية بأسعار مناسبة في جميع الأوقات، بجانب تشجيع الاستثمار في مجال الصناعات الدوائية.

ويوجد حالياً في المملكة نحو 40 مصنع دوائي لتصنيع الأدوية، بالإضافة إلى عدد 4 مصانع تقوم بإنتاج اللقاحات والأدوية الحيوية بشكل جزئي، والمأمول أن يتم في المستقبل نقل التقنية والتصنيع بشكل كامل على نحو يعزز الأمن الدوائي في المملكة.

وترتبط المبادرات التي تستهدف تحقيق الأمن الغذائي بكثير من الجهات الحكومية؛ حيث إن هناك العديد من الجهات الحكومية التي تعمل بجانب هيئة الغذاء والدواء على تحقيق الأمن الغذائي ولديهم مبادرات عديدة ضمن برنامج التحول الوطني ورؤية المملكة 2030 وعلى سبيل المثال فإن وزارة البيئة والمياه والزراعة لديها مبادرات في مجال الاستفادة من الموارد المائية وتطبيقاتها في المجال الزراعي، وتعزيز الاستثمار في الثروة الحيوانية والإنتاج الحيواني المستدام، بالإضافة إلى تشجيع المستهلكين وتعزيز سلوك المستهلك في استخدام الثروة السمكية بما يعزز الاستثمار في هذا المجال وتعزيز صحة المجتمع في هذا الجانب.



- تعزيز الممارسات الجيدة لسلامة المنتجات الزراعية واستدامة استهلاكها عبر البرامج التوعوية والأنظمة.
- تعزيز استقرار إمدادات الغذاء عبر آليات وأطر للشركات وتفعيل التعاون، والمشاركة في المنظمات والاتفاقيات الدولية.
- تطوير منظومة إنتاج غذائي مستدامة من خلال رفع الاكتفاء للسلع الملائمة محلياً وتحسين الإنتاجية والاستدامة.
- تأمين الأدوية الأساسية بتأمين المصادر الخارجية وربطها بنظام التتبع والخرن الاستراتيجي.

ومن التحديات المهمة التي تواجه المملكة في مجال الأمن الدوائي ما يتعلق بتحدي نقل التقنية وتوطين الصناعات الدوائية؛ حيث تحتاج المملكة إلى رأس المال الجريء للاستثمار في مجال الأبحاث والتطوير والاستفادة من الإمكانيات الموجودة في الجامعات السعودية كما هو معمول به في دول خارج المملكة كالاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية.

وفي إطار جهود المملكة لتحقيق الأمن الدوائي، فقد تم تضمين برنامج التحول الوطني لتحقيق رؤية المملكة 2030 العديد من المبادرات لتعزيز فرص الاستثمار في مجال الدواء، ومن أبرزها مبادرتين مهمتين:

- مبادرة إنشاء النظام الإلكتروني الموحد: وتهدف إلى تطوير وتوحيد إجراءات التسجيل والترخيص والتفتيش والفسح والتصدير وإنفاذ الأنظمة للمستثمرين في الهيئة العامة للغذاء والدواء بجميع قطاعاتها.
- مبادرة برامج التوعية التفاعلية: وتهدف إلى إقامة حملات توعوية متخصصة تعتمد على احتياج ومستوى وعي الفئات المستهدفة، إضافة إلى برامج للتعريف بدور وأنظمة الهيئة العامة للغذاء والدواء المرتبطة بالمستهلك.

أيضاً فقد تضمنت الخطة التنفيذية لبرنامج التحول الوطني استراتيجيات محددة لتحقيق مستهدفات أساسية من بينها ضمان استدامة الموارد الحيوية بما في ذلك ضمان تحقيق الأمن الغذائي والدوائي من خلال:



## ثالثاً: التحديات التي تواجه المملكة في مجال الأمن الاقتصادي وسبل مواجهتها

يشير الأمن الاقتصادي إلى قدرة الدولة والمجتمع في الوقت المناسب وبشكل متصل وعلى نحو فعال، على ضمان وصول أفراد المجتمع للموارد المادية التي يحتاجونها، والحفاظ عليها عند مستوى معين. ويعتبر الأمن الاقتصادي أحد أهم المتطلبات التي تسهم في تحقيق التنمية؛ ذلك أن غيابه يشير إلى عدم الاستخدام الصحيح للموارد أو إهمالها، وكذلك ينطوي على حالة من سوء توزيع الدخل وزيادة الفقر والبطالة؛ مما يؤثر على تحقيق التنمية التي تلعب دوراً أساسياً في تحقيق الأمن الاقتصادي من خلال رفع مستوى المعيشة وتنمية القطاعات والعدالة في التوزيع. وتوجد علاقة طردية بين الأمن الاقتصادي والتنمية الاقتصادية؛ ذلك أنه عندما يتوافر الأمن الاقتصادي تزداد المساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية مما يساعد على تحقيق الاستقرار المجتمعي. أيضاً فإن التنمية الاقتصادية لها أثر في تحقيق الأمن الاقتصادي في حياة الفرد من أجل تحسين وزيادة مستوى المعيشة وتوفير فرص العمل وضمان المساواة وتنمية مهارات قوة العمل وتقنية المعلومات والاتصالات والاستخدام الكفء للموارد وحمايتها.





ولأجل بناء القدرات والإمكانات اللازمة لتحقيق الأهداف الطموحة لرؤية المملكة 2030، فقد ظهرت الحاجة إلى إطلاق برنامج التحول الوطني كأحد البرامج التنفيذية للرؤية وذلك على مستوى 24 جهة حكومية قائمة على القطاعات الاقتصادية والتنموية ليكون باكورة البرامج والذي يهدف إلى تطوير العمل الحكومي وتأسيس البنية التحتية اللازمة لتحقيق الرؤية واستيعاب طموحاتها ومتطلباتها، كما يسعى البرنامج إلى تعزيز المُمكّنات الاقتصادية اللازمة لتحقيق الرؤية بالمساهمة في تمكين القطاع الخاص، ورفع جاذبية سوق العمل، وتمكين فئات المجتمع من المشاركة فيه، وضمان استدامة الموارد الحيوية، وتطوير القطاعين السياحي وغير الربحي، وتنفيذ مشاريع البنية التحتية الأساسية والرقمية، وإشراك المستفيدين في التعرف على التحديات وابتكار الحلول، ومساهماتهم في التنفيذ، وتقييم أداء مبادرات البرنامج.

ويعتمد الأمن الاقتصادي في أي دولة على عناصر عدة من أبرزها عنصرين أساسيين: عنصر الاستقرار السياسي وعنصر المحافظة على النمو الاقتصادي المستدام، والذي يتضمن أبعاد جديدة من أهمها ما أتت به رؤية 2030 فيما يتعلق بعدم الاعتماد على مورد واحد فقط وهو البترول، حيث تسعى المملكة إلى التحول من اقتصاد يعتمد على مورد واحد إلى اقتصاد يعتمد على موارد متعددة، ومن المهم أن ينمو الاقتصاد بطريقة مستدامة عن طريق موارد متعددة.

والمتوقع أن المشاريع الضخمة الهادفة إلى تنويع موارد الدولة مثل: نيوم[1] والقديفة[2]، سوف تؤتي ثمارها الإيجابية المتوقعة في المستقبل؛ حيث ستتيح الآلاف من فرص العمل لأفراد المجتمع، وستصبح أحد الموارد الأساسية لتنمية مصادر دخل الدولة فيما بعد. كذلك فإن تحويل بعض المشاريع التي كانت تعد عبء على الدول كمشروع الاقتصاد الكربوني وغيره من المشاريع وتحويلها إلى مشاريع ذات دخل وفائدة وعائد للدولة تعتبر من العناصر الأساسية للأمن الاقتصادي في المملكة.



[1] - مشروع "نيوم": يقع المشروع شمال غرب المملكة، ويشتمل على أراضٍ داخل الحدود المصرية والأردنية، حيث سيوفر العديد من فرص التطوير بمساحة إجمالية تصل إلى 26.500 كم<sup>2</sup>. وهو منطقة خاصة، عبارة عن وجهة حيوية جديدة تقع شمال غرب المملكة، تسعى لتصبح مكاناً يجمع أفضل العقول والشركات معاً لتخطي حدود الابتكار إلى أعلى المستويات. وقد تم تصميم هذه المنطقة الخاصة لتتفوق على المدن العالمية الكبرى من حيث القدرة التنافسية ونمط المعيشة إلى جانب الفرص الاقتصادية المتميزة، إذ من المتوقع أن تصبح مركزاً رائداً على مستوى العالم.

[1] - مشروع القديفة: كُلف صندوق الاستثمارات العامة في المملكة العربية السعودية بتطوير سلسلة من المشاريع الكبرى استجابةً لعدد من التحديات الاجتماعية من بينها خيارات الترفيه المحدودة، والتغيير الديموغرافي والاجتماعي، وتوفير مسارات مهنية لمرحلة ما بعد النفط، والصحة العامة. وسوف يواجه مشروع القديفة هذه التحديات عبر توفير وجهة جديدة يجد فيها أبناء المملكة الفعاليات المثيرة، والأنشطة الملهمة، والمجتمعات الإبداعية وفرص العمل والاستثمار.

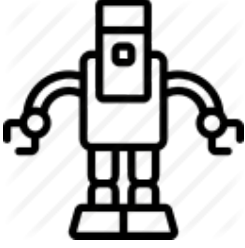
## رابعاً: استشراف مستقبل العمل الأمني كضرورة مجتمعية

مما لا شك فيه أن للتغيرات الحديثة في الألفية الثالثة آثارها الإيجابية والسلبية على الأمن والقيم والعادات السائدة في المجتمع، الأمر الذي يدفع الجهاز الأمني في أي دولة من دول العالم إلى تبني التخطيط الاستراتيجي بوصفه العنصر الأساسي والفعال في عملية الحد من الجريمة وزيادة كفاءة الأجهزة الأمنية للتصدي للسلوك المنحرف، على اعتبار أن التخطيط الاستراتيجي الجيد يعزز قدرة الجهاز الأمني على الحد من الجريمة، ويوفر وقاية للمجتمع بمشاركة كافة مستوياته، وهو ما ينعكس على التنمية واستدامتها إذ يخفف تكاليف الأجهزة الأمنية وحماية الضحايا من تكبد أضرار مالية ونفسية، ويساعد في فهم عوامل الجريمة ودوافعها؛ بما يعزز وحدة المجتمع وسلامته، ويحميه من المهددات الداخلية والخارجية التي قد تعصف به، كما يجنب الدول هدر أموال طائلة في محاربة الجريمة، مما يسهم في تحقيق العدالة الجنائية لسائر أفراد المجتمع.

كما يساعد التخطيط الاستراتيجي للحد من الجريمة في التعرف على الأساليب المبتكرة عالمياً لارتكاب الجرائم.

وقد أتت الثورة الصناعية الرابعة بالعديد من المحفزات: كالذكاء الاصطناعي والروبوتات وإنترنت الأشياء والجينوم، وهي إنجازات من شأنها تطوير حياة البشرية للأفضل، لكن ثمة جانب آخر يتعلق بما أفضت إليه هذه الإنجازات من تحديات أمنية تحتاج التعامل معها بطريقة مناسبة لخطورتها.

## نماذج من التحديات الأمنية غير المسبوقة:



**1- الروبوتات الذكية أو الروبوتات القاتلة:** الواقع أن هذه الروبوتات تؤدي بعض الوظائف أو الخدمات النافعة، لكن ثمة أدوار أخرى غير مرغوبة يمكن أن تؤديها كالاستخدام في القتل والتدمير.



**2- الطائرات بدون طيار:** حيث يلاحظ أن المنظمات الإجرامية تتكيف بسرعة مع التكنولوجيا الحديثة، بل إن لها خطة استشرافية تجعلها أحياناً متقدمة عن المؤسسات الأمنية، وهذه الهوة تحتاج إلى القضاء عليها. ومن ثم فهناك حاجة إلى تطوير التشريعات لتواكب ذلك، مثلاً ما يتعلق بالحاجة إلى إيجاد تشريعات تقنن امتلاك طائرة بدون طيار.



**3- الطابعة ثلاثية الأبعاد المنزلية: فمع أنها تؤدي العديد من الوظائف المفيدة لكن يمكن استخدامها في تهديد الأمن العام؛ حيث أنه يمكن من خلالها صنع مسدس صعب اكتشافه بأجهزة الكشف الأمنية المعتادة.**




**4- إنترنت الأشياء: المتوقع في المستقبل القريب أن يكون إنترنت الأشياء الوجهة الجديدة للمنظمات الإجرامية؛ لأن مزيد من الأجهزة ستصبح مرتبطة مع بعضها البعض، ما يعني المزيد من الثغرات الأمنية، وبالتالي المزيد من الاختراقات. والمجرمون يعرفون ذلك، والإرهابيون يعرفون ذلك، والمخترقون يعرفون ذلك.**



ويبدو جلياً أن مشكلة الإجرام المعاصر وبما استجد من أنماط وأساليب إجرامية تمثل أبرز التحديات الأمنية التي تتطلب بعداً استراتيجياً جديداً يقتضي التغيير الشامل لمواجهة الجريمة دون الاعتماد في ذلك على الأسلوب التقليدي فقط، وإنما يتعين كذلك الأخذ بالأسلوب العلمي الميداني القائم على التخطيط الاستراتيجي والتحليل للظواهر الإجرامية من خلال رصد حجم الجريمة ودراسة أسبابها ودوافعها وتحليلها والاستثمار الأمثل للموارد المتاحة للحد من تداعياتها الأمنية على المجتمع. وبالنظر إلى أن المؤسسات الأمنية تعتبر العمود الفقري للدول فهي التي تكافح للحفاظ على المظلة الأمنية، في ظل التنامي الخطير لمعدلات الجريمة وتنوع أساليبها وأنماطها، لإنجاز هذا الهدف فإن الأمر يتطلب من المؤسسات الأمنية أن تمتلك مشروعاً بعيد المدى تستشرف من خلاله مستقبل الجريمة، ويمكنها من وضع رؤية واضحة المعالم تستثمر من خلاله طاقات ومهارات مواردها البشرية بطرق جديدة مبتكرة تسهم في تعزيز التخطيط الاستراتيجي الأمني. ويصبح من الضروري إيجاد قوانين تنظم التعامل مع هذه التقنيات.

# INTERNET OF THINGS



كما تبرز أهمية وجود خطة استشرافية للجهات الأمنية وذلك من أجل تحقيق الأهداف التالية:

اكتشاف مرتكبي  
الجرائم بسرعة  
وكفاءة أفضل.

تطوير الخدمات  
الشرطية المقدمة  
للجمهور.

استخدام  
القوة المتوفرة  
بكفاءة أفضل.

التنبؤ بوجود  
ازدحام في مناطق  
معينة.

الاكتشاف  
الاستباقي  
للجرائم.

## خامساً: مستقبل الأمن السيبراني في المملكة

يشير مفهوم الأمن السيبراني إلى أمن المعلومات على أجهزة وشبكات الحاسب الآلي، والعمليات والآليات التي يتم من خلالها حماية معدات الحاسب الآلي والمعلومات والخدمات من أي تدخل غير مقصود أو غير مصرح به أو تغيير أو اختلاف قد يحدث؛ حيث يتم استخدام مجموعة من الوسائل التقنية والتنظيمية والإدارية لمنع الاستخدام غير المصرح به، ومنع سوء الاستغلال واستعادة المعلومات الإلكترونية ونظم الاتصالات والمعلومات التي تحتويها. والأمن السيبراني هو المجال الجديد الخامس للحروب الحديثة، وهو يمثل جميع شبكات الحاسب الآلي الموجودة حول العالم ويشمل ذلك الأجهزة الإلكترونية المرتبطة من خلال شبكة الألياف البصرية والشبكات اللاسلكية؛ فالفضاء السيبراني لا يقتصر على الإنترنت فقط وإنما يتضمن كذلك شبكات عالمية وخاصة أخرى مثل: Gps / Acars / Swift / Gsm / Pstn

إن هدف الأمن السيبراني هو المساعدة على حماية أصول وموارد المنظمات من النواحي: التنظيمية، والبشرية، والمالية، والتقنية والمعلوماتية، بحيث يسمح لها بمواصلة مهمتها. والهدف النهائي هو ضمان عدم تضررها ضرراً دائماً. وهذا يتألف من تقليل احتمالات تجسد أي تهديد والحد من الضرر الناجم أو سوء الأداء، وضمان استعادة العمليات العادية لحالتها السابقة من خلال إطار زمني مقبول وبتكلفة مناسبة في أعقاب وقوع حادث أمني.



وتستغرق عملية الأمن السيبراني المجتمع بأسره، من حيث يكون كل فرد فيه معنياً بتنفيذها. ويمكن دعم ذلك بتطوير مدونة سلوك سيبرانية لأجل الاستخدام السليم لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات، وإعلان سياسات أمن حقيقية تقنن المعايير التي يكون متوقعاً من مستخدمي الأمن السيبراني (الكيانات والشركاء والموردون) الوفاء بها.

ومن المتوقع أن تشهد المملكة نمواً اقتصادياً في سوق الفضاء السيبراني وهذا النمو ناتج عن أشياء عدة منها المتطلبات التنظيمية والحكومية وكذلك تحديث البنى التحتية في المنطقة. ويلاحظ أن الشركات الصغيرة والمتوسطة تقفز باستثماراتها من 1.2 بليون دولار في 2019 إلى 2 بليون دولار في 2023، أيضا الشركات الكبرى تنمو استثماراتها من 1.8 بليون دولار في 2019 إلى 3.4 بليون دولار في 2023، ولكن رغم ذلك نجد أن المملكة هي أكثر دول المنطقة تهديداً من الهجمات السيبرانية؛ حيث تتعرض المملكة إلى ما نسبته 35.9% من الهجمات في حين أن دول المنطقة تتعرض إلى ما نسبته 27.3% من الهجمات السيبرانية وذلك مقارنة بدول العالم الأخرى.



وتعتبر المملكة منطقة خصبة للاستثمار في الأمن السيبراني كما أن المملكة تمر حالياً بمرحلة التحول الرقمي ويتزامن مع هذا التحول تحديات عديدة منها على سبيل المثال:

- تعدد الجرائم السيبرانية سواء على مستوى الفرد أو المنظمات أو على مستوى الدولة نفسها.
- مجموعة التهديدات القومية (APT) (Sophisticated Nation States): وهي مجموعة التحديات التي تواجه الدول على المستوى الأعلى في مجال الأمن السيبراني.
- وجود التكتلات والحملات الإلكترونية التي عادة ما تستخدم وسائل التواصل الاجتماعي كبيئة عمل لها.

وهناك تحدى آخر وهو ما يسمى بالهجمات الخاملة، وهي هجمات تخترق الشبكات وتبقى ساكنة داخل الشبكات لوقت كبير، ومن آخر الأبحاث التي نشرت أنه في عام 2018 تم تسجيل زمن أطول لهجمة من هذه النوعية في المنطقة حيث استغرقت 175 يوم إلى أن تم اكتشافها، وفي النصف الأول من عام 2019 ازداد عدد الأيام إلى 177 يوم.

وقد صدر أمر ملكي كريم برقم (6801) بتاريخ 11/2/1439هـ بإنشاء هيئة وطنية لحماية الأمن السيبراني في السعودية ترتبط بمقام خادم الحرمين الشريفين - حفظه الله - والموافقة على تنظيمها باعتبارها الجهة المختصة في المملكة بالأمن السيبراني والمرجع الوطني في شؤونه بهدف تعزيز الأمن السيبراني للدولة، وحماية مصالح المملكة الحيوية وأمنها الوطني والبنى التحتية الحساسة فيها. وهناك تقنيات حديثة يتوقع أن تلعب دور مهم في استراتيجيات المملكة وغيرها من الدول في مواجهة التهديدات السيبرانية منها: تطوير الاتصالات، والذكاء الاصطناعي وإتترنت الأشياء. ومن أبرز التدابير المقترحة في هذا الإطار:

- نقل وتوطين التقنية السيبرانية، ودعم الشركات المحلية والقدرات الوطنية في هذا المجال.
  - خلق شراكة بين القطاع العام والخاص في مجال الأمن السيبراني.
  - دعم المنتديات التعليمية كالميادين الافتراضية وألعاب الحرب وغيرها.
- من المهم أن تتضمن استراتيجية المملكة في مجال الأمن السيبراني دعم رواد الأعمال الشباب ممن لهم الرغبة في إنتاج منتجات وطنية سيبرانية؛ وهو ما يعزز موقف المملكة ويدعمها مستقبلاً.



ويكشف التحليل الرباعي (Swot Analysis) لواقع الوضع الراهن للمملكة في مجال الأمن السيبراني عما يلي:

**أ. بالنسبة لنقاط القوة:**

- المواهب والقدرات الشابة.
- موقع المملكة الجيوسياسي.
- الحركة الاقتصادية في المنطقة.

**ب. بالنسبة لنقاط الضعف:**

- زيادة نسبة تعرض المملكة للهجمات السيبرانية.
- توفر أسلحة تهديد سيبرانية معادية.
- أن المنطقة تعتبر هدف سيبراني لتوجهات مختلفة.

**ج. بالنسبة للفرص المتاحة:**

- وجود رأس مال استثماري بالمنطقة.
- الجهود المشتركة بين مؤسسات الدولة.
- وجود فرص عالية للاستثمار في القدرات المحلية.



## سادساً: الأمن الاجتماعي وأبعاده المستقبلية

تتعدد الآراء حول مفهوم الأمن الاجتماعي في الواقع المعاصر، وذلك تبعاً لمجالات الحياة التي يرتبط بها هذا المفهوم، وتبعاً لاختلاف جانب الاهتمام به. ومن منظور شامل يمكن تعريف الأمن الاجتماعي بأنه: تحقيق الاستقرار والطمأنينة المادية والمعنوية لجميع أفراد المجتمع، وذلك من خلال مجموعة من الخطط والبرامج التي تشارك بها كل مؤسسات المجتمع سواء كانت مؤسسات حكومية أو مؤسسات مجتمع مدني، ويشترك أفراد المجتمع كافة في تطبيق هذه الخطط والبرامج والتفاعل معها في سياق المسؤولية الاجتماعية للأفراد عن المجتمع ومسؤولية المجتمع عن الأفراد.



ويتضح من خلال ذلك أن ثمة مسؤولية تقع على عاتق كل من: الدولة، والفرد، والقطاع العام وكذلك الخاص، كما أن هناك مسؤولية على مؤسسات المجتمع المدني وكذلك القطاعات الخيرية. ما يعنى أنها قضية شراكة عامة عن المجتمع للحفاظ عليه وحمايته من المخاطر والتهديدات في مجال الأمن الاجتماعي والتي يعد من أبرزها: الجريمة، والفقر، والبطالة، واختلال العدالة الاجتماعية. فلو نظرنا لتهديد الجريمة على سبيل المثال نجد أن انتشارها من شأنه أن يشيع الخوف في المجتمع ولدى أفرادها، سواء أكانت أنماط الجرائم: تقليدية أو مستحدثة أو جرائم تتبناها دول بأكملها كالاختراقات السيبرانية حيث تقوم بها دول بأجهزة استخبارات متطورة.

ويتحقق الأمن الاجتماعي عندما يشعر أفراد المجتمع بأن أنظمة الدولة الرسمية تلبي حاجاتهم الأساسية في مجالات الموارد المالية والعمل والسكن والصحة والتعليم، شرط أن تكون ذات جودة مقبولة تُحدد وفقاً لمدى كفاية دخل الأسرة وتوافر فرص العمل وملاءمة أوضاع العمل مع الأجور وتوافر المرافق الأساسية داخل السكن، وتمتع جميع المواطنين بخدمات الرعاية الصحية وحصول الجميع على فرص عمل ومساواة، وضمان الحصول على تلك الحاجات كلها مهما حدث من تغيرات في المجتمع.

والواقع أن المملكة تسعى من خلال رؤيتها 2030 إلى توفير الأمن الاجتماعي في منظوره الشامل، المتعلق بتوفير وسائل الرفاهية لأفراد المجتمع، وكذلك ضمان الحماية الاجتماعية والاقتصادية، ونواحي الأمن الأخرى اللازمة لحياتهم اليومية كالأمن الغذائي والدوائي والبيئي وغيره، وتحسين الطريقة التي تتم من خلالها مقابلة الحاجات الأساسية للمواطنين من الأنظمة والبنات المختلفة المسؤولة عن خدمات الرعاية الاجتماعية، حيث توفير الحماية من الفقر والبطالة والمرض وغيرها من أشكال الحرمان المادي.

فالجريمة بمفهومها العام والشامل لها آثار سلبية على المجتمع وتؤثر عليه تأثيراً خطيراً مما يؤدي إلى ضعف عملية التنمية الاقتصادية؛ نظراً لأن فقدان أفراد المجتمع للأمن يقلل من قدراتهم على الإنتاج؛ مما يؤدي بدوره إلى تراجع الناتج القومي، ومن هنا تكون الجريمة سبباً في زيادة معدلات الفقر والبطالة؛ الأمر الذي يفضي بالتبعية إلى إيجاد خلل في منظومة الأمن الاجتماعي. كذلك فإن اختلال العدالة الاجتماعية وعدم إتاحة الفرص للجميع لأن يحققوا طموحاتهم المشروعة من شأنه أن يؤدي إلى زعزعة الأمن الاجتماعي.



## المصادر والمراجع

- 1- جلسة: الأمن في المستقبل، منتدى أسبار الدولي، الرياض، 4-6 نوفمبر 2019م، متاحة على الرابط: <https://youtu.be/suX5h01IX60>
- 2- صديق الطيب منير: الأمن الغذائي العربي ومحدداته، المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب، المجلد (17)، العدد (34)، ص ص 301-324.
- 3- عبدالله محمد المليح: مبادرة تطوير أساليب التحقيق والتعامل مع الظواهر الإجرامية لرفع كفاءة المحققين 2014-2016، شرطة الشارقة، الإمارات العربية المتحدة، 2018م.
- 4- دليل الأمن السيبراني للبلدان النامية: الاتحاد الدولي للاتصالات، جنيف، سويسرا، 2006م.
- 5- صالح بن علي بن عبدالرحمن الربيعية: الأمن الرقمي وحماية المستخدم من مخاطر الإنترنت، هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات، 1439هـ.
- 6- سارة البلتاجي: الأمن الاجتماعي - الاقتصادي والمواطنة الناشطة في المجتمع، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، الطبعة الأولى، 2016م.
- 7- مصنوعة أحمد وبركنو نصيرة: الأمن الاقتصادي العربي الواقع والتحديات، مجلة الريادة للاقتصاديات الأعمال، المجلد (2)، العدد (3)، 2016م.
- 8- التقرير السنوي للهيئة العامة للغذاء والدواء بالمملكة العربية السعودية لعام 1439-1440هـ/2018م.
- 9- حسين عبدالملك الأسرج: الأمن الغذائي العربي ودور القطاع الخاص في تحقيقه، دراسة منشورة بالمشرة المصرفية باتحاد المصارف العربية، لبنان، 2014.
- 10- سري زيد الكيلاني: أثر احترام حقوق المواطنة في تحقيق الأمن الاجتماعي، بحث مقدم إلى مؤتمر: "الأمن الاجتماعي في التصور الإسلامي"، كلية الشريعة، جامعة آل البيت بالتعاون مع رابطة الجامعات الإسلامية، 3-4 تموز 2012م.
- 11- الخطة التنفيذية لبرنامج التحول الوطن 2018-2020: متاحة على الرابط:  
[https://vision2030.gov.sa/sites/default/files/attachments/NTP%20Arabic%20Public%20Document%202810\\_0.pdf](https://vision2030.gov.sa/sites/default/files/attachments/NTP%20Arabic%20Public%20Document%202810_0.pdf)
- 12- <http://www.alriyadh.com/1632374>
- 13- <https://www.qiddiya.com/ar/node/41>

